الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والأربعون
14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يُجْمل هذا التقرير حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020. ويقيِّم، على وجه الخصوص، التقدّم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ التوصيات التي صدرت في وقت سابق عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة.

وتثني المفوضة السامية على الجهود التي تبذلها السلطات في مكافحة الإفلات من العقاب، وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مكافحة العنف الجنسي. ويتطلب استمرار فتح المجال الديمقراطي بذل جهود متواصلة، بما في ذلك على المستوى التشريعي، للحد من القيود المستمرة على الحريات الأساسية.

ولا يزال القلق يساور المفوضة السامية إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح. وتدعو المفوضة السامية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير، وتؤكد مجدداً التزام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بدعم السلطات فيما تبذله من جهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

* قُدِّمَ هذا التقرير في وقت متأخر نظراً لوقوع خطأ أثناء عملية التقديم.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 32/42، يقدم هذا التقرير نظرة عامة عن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020، استناداً إلى المعلومات التي جُمعت وحالات الانتهاكات والتجاوزات التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، وعن الأنشطة التي أنجزتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال المكتب المشترك. ويؤكد التقرير التطورات الرئيسَة في مجال حقوق الإنسان، ويقيّم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات واردة في تقارير سابقة للمفوضية السامية وآليات شتى لحماية حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة ، ويقدم توصيات إلى الحكومة.

2- واتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير مشجعة لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما في قضايا العنف الجنسي والفساد، وضمان الحصول المجاني على التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية. ومن التطورات المشجعة الأخرى إنشاء منصب وزاري مكلف بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتوقيع إضافةٍ إلى البيان المشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع في عام 2013، واعتماد الشرطة الوطنية الكونغولية خطة عمل لمكافحة العنف الجنسي.

ثانياً- التطورات الرئيسَة في مجال حقوق الإنسان

3- استمرت حالة حقوق الإنسان في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح، وهي مقاطعات أويلي السفلى، وأويلي العليا، وإيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومانييما، وكاساي، وكاساي الشرقية، وكاساي الوسطى، وتنجانيقا. وبوجه عام، ارتفع عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وثقها المكتب المشترك بنسبة 12 في المائة مقارنة بالفترة السابقة إذ بلغ 359 7 حالة. وارتُكب حوالي 47 في المائة من هذه الانتهاكات، في جميع أنحاء البلد، على أيدي موظفي الدولة، ومعظمهم من أفراد القوات المسلَّحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية. وإضافة إلى ذلك، تشهد المقاطعات التي يدور فيها النزاع زيادة حادة في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين. وفي الوقت نفسه، استمرت الانتهاكات المتصلة بتقييد المجال الديمقراطي في الانخفاض بوجه عام.

4- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تَواصل فتح المجال الديمقراطي الذي لوحظ من بداية عام 2019، بعد تغيير رأس الدولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. لكن بالإضافة إلى التقدم التشريعي الضئيل، واصل المكتب المشترك توثيق الاعتداءات والتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك القيود المفروضة على ممارسة الحريات الأساسية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية وإفراط أجهزة الدفاع والأمن في استخدام القوة بلا مبرر لقمع المظاهرات السلمية. وأدى تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم التحديات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، لا سيما في إطار تدابير حالة الطوارئ التي أُعلنت في 24 آذار/مارس 2020. وفي هذا السياق، وثق المكتب المشترك انتهاكات لحقوق الإنسان مثل الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز غير القانوني، والانتهاكات المرتبطة بالإفراط في استخدام القوة بلا مبرر.

5- وفي المقاطعات المتضررة من النزاع، أدت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وعمليات أجهزة الدفاع والأمن لمكافحة هذه الجماعات إلى زيادة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإلى تجاوزات لهذه الحقوق، بما في ذلك عدد مثير للجزع من حالات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء، معظمها منسوب إلى الجماعات المسلحة. ولا يزال أكبر عدد من الانتهاكات والتجاوزات يقع في مقاطعة كيفو الشمالية، تليها مقاطعات كيفو الجنوبية، وإيتوري، ومانييما، وتنجانيقا. وقد ازدادت النزاعات الطائفية وأعمال العنف التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي كانت مرتفعة أصلاً في الفترة السابقة، وغذَّاها في بعض الأحيان خطاب الكراهية والتحريض على العنف في الخطابات العامة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

ألف- الحريات الأساسية والمجال الديمقراطي

6- أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتماد تدابير لضمان أن تكون أي قيود على ممارسة حرية التعبير متماشية مع الشروط الصارمة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكفالة الحق في حرية التجمع السلمي، ومنع جميع أشكال إفراط موظفي أجهزة الشرطة والأمن في استخدام القوة والقضاء عليها (CCPR/C/COD/CO/4، الفقرتان 42 و44).

7- وحثَّت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة على إغلاق جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية، وعلى مراجعة إطارها القانوني وممارساتها لكي تخضع جميع الاعتقالات والاحتجازات لرقابة السلطة القضائية (CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 15). وطالبت اللجنة في تلك الملاحظات بالإفراج عن جميع المحتجزين بسبب دفاعهم عن رأي أو مشاركتهم في مظاهرة سلمية (الفقرة 29).

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

8- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق المكتب المشترك 857 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان بسبب تقييد المجال الديمقراطي، أساساً في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا ومانييما وكاساي وكاساي الوسطى. وقد وقعت في سياق يتسم بتوترات سياسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وبتنفيذ حالة الطوارئ الصحية التي فُرضت في إطار مكافحة جائحة كوفيد-19. ورغم انخفاض هذه الانتهاكات والتجاوزات بنسبة 16 في المائة مقارنة بالفترة السابقة (020 1 انتهاكاً)، فإنها لا تزال كثيرة. وكانت الجهات الفاعلة الحكومية، ولا سيما عناصر في الشرطة الوطنية الكونغولية وأفراد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مسؤولة عن 84 في المائة منها؛ أما ما تبقّى، ونسبته 16 في المائة، فتتحمل مسؤوليته الجماعات المسلحة. وتتعلق الانتهاكات الأكثر توثيقاً بحقوق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، وفي حرية الرأي والتعبير، وفي السلامة البدنية والحياة. والضحايا هم أساساً مدنيون دون أي انتماء محدد وجهات فاعلة في المجتمع المدني.

9- وعلى الرغم من استمرار فتح المجال الديمقراطي، وتنظيم مظاهرات عدة دون أن تعرقلها أية عوائق، فقد حظرت السلطات بعضها أو قمعته، وواصل المكتب المشترك توثيق الاعتقالات والإدانات المتصلة بممارسة الحريات الأساسية. وهكذا، وثّق اعتقالات تعسفية وانتهاكات أخرى لحق الشخص في الحرية وفي الأمان على شخصه وقع ضحيتها 687 شخصاً على الأقل، من بينهم 28 امرأة و31 طفلاً على الأقل، في إطار ممارستهم حقهم في حرية التعبير أو الرأي أو التظاهر أو التجمع السلمي أو

تكوين الجمعيات، مقارنة بعدد 736 1 ضحية، من بينها 95 امرأة و84 طفلاً، المسجَّل في الفترة السابقة. واتخذت هذه الانتهاكات أيضاً شكل تهديدات موجهة إلى جهات فاعلة في المجتمع المدني تضطلع بأنشطة مراقبة المواطنين للحوكمة على مستوى المقاطعات. فعلى سبيل المثال، وثّق المكتب المشترك تهديدات وُجهت إلى منسقين للمجتمع المدني في مقاطعتي مانييما وتشوبو، وكذلك الحكم بالسجن 13 شهراً على أحد أعضاء المجتمع المدني في 27 آذار/مارس 2020 بتهمة إهانة حاكم مقاطعة إكواتور.

10- ووثّق المكتب المشترك أيضاً حالات إفراط موظفي الدولة في استخدام القوة بلا مبرر أثناء المظاهرات. ومع أنعدد هذه الحالات أقل مما كان عليه في الفترة السابقة[1]، فإنه لا يزال كبيراً ويمكن تفسيره بتجاوزات بعض السلطات المحلية وتنفيذ حالة الطوارئ الصحية. وفي الفترة من 30 آذار/مارس إلى 22 نيسان/أبريل 2020، وثّق المكتب المشترك انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها عناصر من الشرطة والشرطة العسكرية في إطار عمليات مكافحة شغب نشطاء حركة "بوندو دياكونغو" السياسية والدينية في كينشاسا ومقاطعة كونغو الوسطى. وخلال هذه الحوادث، قُتل ما لا يقل عن 66 شخصاً وجُرح 74 آخرون نتيجة إفراط عناصر من الشرطة والجيش في استخدام القوة بلا مبرر.

11- ونوقشت في الدورة البرلمانية المعقودة في آذار/مارس 2020 مقترحات بشأن القانون الأساسي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها وبشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية من البيغمي وتعزيزها. وقدم المكتب المشترك دعماً تقنياً ومالياً لهذه العمليات. بيد أن النظر في مشاريع أو مقترحات القوانين المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤوليتهم، التي تحدد تدابير إنفاذ حرية التظاهر، وتلك المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، لم يحرز تقدماً كبيراً.

2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك

12- واصل المكتب المشترك عمله المتصل بتوثيق ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان فيما يخص المجال الديمقراطي ومتابعة هذه الادعاءات ، والسعي إلى إقناع السلطات بالإفراج عن ضحايا الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وفي 31 آذار/مارس 2020، كتب المكتب المشترك إلى وزير الداخلية والأمن والشؤون العرفية، ووزير حقوق الإنسان، والمفوض العام للشرطة الوطنية الكونغولية، يبلغهم عن انتهاكات حقوق الإنسان المقترفة في إطار التدابير المتخذة لمنع انتشار كوفيد-19. وواصل المكتب المشترك أيضاً عمله مع السلطات القضائية، بواسطة جهات منها لجنة متابعة حالة كوفيد-19 في السجون. وتعاون أيضاً مع وزارتي الصحة والشؤون الجنسانية لتعزيز الدعم المقدم إلى ضحايا العنف الجنسي أثناء حالة الطوارئ. وبالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة، نظم المكتب المشترك دورات تدريبية لضباط في الشرطة الوطنية الكونغولية ومديرين تنفيذيين من المديرية العامة للهجرة بشأن احترام حقوق الإنسان في إطار حالة الطوارئ.

13- وفيما يخص الوقاية الشخصية، قدم المكتب المشترك دعماً قانونياً ومساعدة متعددة الجوانب إلى ما لا يقل عن 435 مدافعاً عن حقوق الإنسان و48 صحفياً و32 شخصاً آخر من ضحايا الانتهاكات والشهود على ارتكابها، من بينهم 48 امرأة. ويدعم المكتب المشترك أيضاً الدعوة التي بدأتها منظمات من المجتمع المدني من أجل اعتماد مراسيم على صعيد المقاطعات تتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في كينشاسا وكاساي الوسطى.

(1) فيما يتعلق بالفترة المشمولة بهذا التقرير، وثق المكتب المشترك ما لا يقل عن 442 ضحية، من بينهم 39 امرأة و41 طفلاً، مقارنة بما لا يقل عن 545 ضحية، من بينهم 53 امرأة و27 طفلاً، في الفترة السابقة.

باء- حماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح

14- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحكومة أن تتخذ تدابير لحماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح والمشردين داخليّاً (CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 26). ودعت في توصياتها الحكومة إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع جميع كيانات الأمم المتحدة بشأن ادعاءات وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في منطقة كاساي (الفقرة 28).

15- وحثت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومةَ على اتخاذ تدابير لحماية الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة أو الذين يشاركون في الاقتتال المسلح، ومعاقبة المتورطين في قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم (CRC/C/COD/CO/3-5، الفقرة 18).

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

16- غالبية انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة في البلاد (94,5 في المائة) اجتُرحت في مناطق النزاع. وعموما، ازداد عددها زيادة كبيرة مقارنة بالفترة السابقة، من 258 5 حالة إلى 359 7 حالة، وكانت الجماعات المسلحة هي الجانية أساساً. وفي 30 أيار/مايو 2020، كان ما لا يقل عن 5,1 مليون شخص مشردين داخلياً، ولجأ 000 880 شخص على الأقل إلى بلدان أفريقية أخرى.

17- وارتُكب نصف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث اقترَفت 73 في المائة من هذه الأعمال جماعاتٌ مسلحة، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة نياتورا و"جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد"، في حين اجترحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 15 في المائة من الانتهاكات. وتعرض ما لا يقل عن 037 1 مدنياً، من بينهم 259 امرأة و78 طفلاً، لعمليات إعدام تعسفية وخارج نطاق القضاء. والإقليم الأكثر تضرراً هو نيراغونغو، حيث ارتكبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا 68 في المائة من تجاوزات حقوق الإنسان، أي أكثر بنسبة 30 في المائة من الفترة السابقة. وفي إقليمَي ماسيسي وبيني، أدى تَواصل الاشتباكات بين الجماعات المسلَّحة منذ بداية عام 2019 إلى تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان.

18- واقترن الوباء العاشر لمرض فيروس الإيبولا الذي تضررت منه كيفو الشمالية في الفترة من آب/أغسطس 2018 إلى حزيران/يونيه 2020 بوصم المرضى والناجين منه وتهديدهم. وإضافة إلى ذلك، نظمت جماعات ضغط، قبل إعلان منظمة الصحة العالمية عن نهاية الوباء، مظاهرات ضد ما اعتبرته تمديداً مصطنعاً لفترة الوباء لأغراض مالية. وهكذا أدت المظاهرات التي نظمتها مجموعة الضغط "فيراندا موتسانغا" في 16 و17 نيسان/أبريل 2020 في أحياء عدة من مدينة بيني إلى إحراق مرافق صحية.

19- وتعاني مقاطعة كيفو الجنوبية أيضاً من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، إذ سجلت نسبة 13 في المائة تقريباً من الحالات في المقاطعات التي يدور فيها النزاع. وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2019 إلى أيار/مايو 2020، وثق المكتب المشترك 871 حالة في تلك المقاطعة بمقتل 206 أشخاص، ووقوع 660 شخصاً ضحايا لانتهاكات الحق في السلامة البدنية، من بينهم 272 ضحية للعنف الجنسي، و770 ضحية لانتهاكات وتجاوزات تتعلق بحرية الفرد وأمانه على شخصه. وسُجِّلت في أقاليم موينغا وفيزي وأوفيرا، المتأثرة بالنزاعات الطائفية، غالبية تجاوزات حقوق الإنسان. وفي هذه المنطقة من كيفو الجنوبية، تصاعد النزاع منذ شباط/فبراير 2020. وأدت هجمات كثيرة على مخيمات

مشردين داخلياً وقرى في مجتمعات محلية عدة، وكذلك نهب الماشية والمحاصيل، إلى تشريد السكان. وكانت الجماعات المسلحة "رايا موتومبوكي" نشيطة أيضاً نشاطاً خاصاً في إقليم شابوندا.

20- ولا تزال الأوضاع مثيرة للقلق في مقاطعة إيتوري، حيث تؤثر الآن زيادة العنف – البالغ القسوة – على مزيد من الطوائف الإثنية وعلى منطقة جغرافية أوسع. وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020، وثّق المكتب المشترك 643 تجاوزاً لحقوق الإنسان ارتكبها مهاجمون مسلحون في أقاليم دجوغو، ومهاجي، وإيرومو، حيث قُتل ما لا يقل عن 724 شخصاً، وجُرح 319 شخصاً، و107 ضحايا للعنف الجنسي، واختطف 240 شخصاً.

21- وفي هذه الأقاليم نفسها، كان أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولين عن 105 انتهاكات، حيث وقع 35 شخصاً على الأقل ضحايا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وجُرح 20 شخصاً، وتعرض 65 شخصاً للعنف الجنسي و31 شخصاً للاعتقال التعسفي و/أو الاحتجاز غير القانوني. واقترف أفراد في الشرطة الوطنية الكونغولية من جهتهم 17 انتهاكاً، إذ تعرض 3 أشخاص على الأقل لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وجُرح 18 شخصاً، ووقع 4 أشخاص ضحايا للعنف الجنسي، وخُطف رجل واحد.

22- وشهدت مقاطعة تنجانيقا عودة العنف بين إثنيتَي "التوا" و"البانتو"، حيث بلغ عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة 431 (مقابل 341 في الفترة السابقة). وفي حين أن موظفي الدولة مسؤولون عن 62 في المائة تقريباً من هذه الأعمال، اجترحت الجماعات المسلحة من "التوا" 20,4 في المائة من التجاوزات، والجماعات المختلفة من "الماي الماي" 17,6 في المائة منها. وكان إقليما كاليمي ونيونزو الأكثر تضرراً، حيث نسبت 55 في المائة و42 في المائة من تجاوزات حقوق الإنسان إلى جماعتَي "التوا" و"الماي ماي" المسلحتين على التوالي. ونتيجة هروب جدعون كيونغو موتانغا، زعيم جماعة "الماي ماي كاتا كاتانغا"، في 28 آذار/مارس 2020، حيث كان قيد الإقامة الجبرية في لوبومباشي، هناك قلق بشأن الاستقرار في مقاطعتَي تنجانيقا وكاتانغا العليا.

23- وفي منطقة كاساي، لا يزال عدد الانتهاكات والتجاوزات الموثَّقة مرتفعاً للغاية رغم انخفاض عدد الاشتباكات المسلَّحة، علما بأن موظفي الدولة هم المسؤولون الرئيسُون عن هذه الانتهاكات والتجاوزات (بنسبة 94 في المائة). وواصلت ميليشيتا "كامونيا نسابو" و"بانا مورا" نشاطهما في تشيكابا وفي أقاليم كامونيا ولويبو ومويكا، في مقاطعة كاساي، وكذلك في مدينة كانانغا وإقليمَي ديمبا وكازومبا، في مقاطعة كاساي الوسطى. وما زالت الأوضاع السائدة في مقاطعة كاساي، التي تسجِّل غالبية الانتهاكات التي وثَّقها المكتب المشترك، مصدر قلق بالغ.

24- وأُجريت مشاورات شعبية بشأن احتياجات العدالة والتعويضات ومنع نشوب نزاعات جديدة في مقاطعة كاساي الوسطى في الفترة من 15 إلى 23 آب/أغسطس 2019 بمبادرة من حكومة المقاطعة، وبدعم تقني ومالي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار مشروع السلام والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار. ومكّنت هذه المشاورات من جمع تصورات السكان المحليين عن العدالة الجنائية، والبحث عن الحقيقة، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار، وتخليد الذكرى، والمصالحة المجتمعية. وتجري حالياً العملية التشريعية الرامية إلى اعتماد مرسوم بشأن آليات العدالة الانتقالية. وينبغي أن يُقدَّم الدعم التقني والمالي إليها، وكذلك إلى الآليات التي ستُنشأ.

2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك

25- واصل المكتب المشترك عمله في مجالي الرصد والتحقيق في المناطق المتضررة من النزاعات. وأجرى، على وجه الخصوص، 37 بعثة لتقصي الحقائق والرصد في المقاطعات المعنية. ونشر ثلاثة تقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية[2].

26- وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، أجرى المكتب المشترك خمس بعثات للحماية قصد إعداد بعثات مشتركة لتقصي الحقائق مع السلطات القضائية أو عقد جلسات محكمة متنقلة. ومكنت هذه الزيارات من توعية 229 ضحية وشاهداً وتحديدهم، ومن بينهم 139 رجلاً و59 امرأة و18 فتاة و8 فتيان، إضافة إلى 5 ضحايا للعنف الجنسي (من بينهم قاصران). وقدم المكتب المشترك مساعدة متعددة الجوانب إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وشهود عليها خلال تسع بعثات مشتركة لتقصي الحقائق. وهكذا، استفاد 547 ضحية وشاهداً – 300 رجل و167 امرأة و4 فتيان و4 فتيات و72 ضحية للعنف الجنسي – من مساعدة المكتب المشترك وتدابير الحماية من أجل مشاركتهم الآمنة في المحاكمات.

27- وواصل المكتب المشترك دعمه التقني لمنظمات حقوق الإنسان من خلال حلقات عمل لبناء قدراتها في مجال الوقاية الفردية. فعلى سبيل المثال، درب 121 شخصاً، من بينهم 49 امرأة، من شبكات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مقاطعات إيتوري وكاساي وتنجانيقا. ونظم 15 دورة تدريبية لفائدة 544 شخصاً، من بينهم 156 امرأة، من منظمات المجتمع المدني وأجهزة الأمن والدفاع، ومن السلطات الإدارية والتقليدية.

28- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت أمانة "سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها"، تحت إشراف المكتب المشترك، ما لا يقل عن 453 تقييماً للمخاطر. وأدت هذه التقييمات إلى الإذن للأمم المتحدة بتقديم الدعم، الذي غالباً ما يقترن بتدابير للتخفيف من آثار مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، إلى 928 موظفاً من موظفي الدولة، لا سيما من أفراد القوات المسلحة والشرطة وسلطات السجون.

29- وبفضل تدابير التخفيف من آثار المخاطر، أدى تنفيذ هذه السياسة إلى إحراز تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب، خاصة من خلال إنشاء لجان مشتركة لمتابعة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، ومتابعة الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها السلطات في هذه الحالات.

جيم- العنف الجنسي

30- حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في جميع حالات العنف الجنسي، ومقاضاة الجناة، ومعاقبتهم في حال إدانتهم. وأوصت في ملاحظاتها بتقديم الدعم المادي والنفسي إلى الضحايا وتيسير حصولهم على الخدمات القضائية (CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 20).

(2) في 10 كانون الثاني/يناير 2020، نشر المكتب المشترك تقريراً عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وأيلول/سبتمبر 2019 وسط توترات إثنية أسفرت عن وقوع مئات الضحايا وتشريد السكان في إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري. ونشر المكتب المشترك أيضاً تحديثاً عن وضع حقوق الإنسان في مقاطعة إيتوري في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى نيسان/أبريل 2020، وتقريراً عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبها مقاتلو تحالف القوى الديمقراطية وأفراد من أجهزة الأمن والدفاع بين كانون الثاني/يناير 2019 وكانون الثاني/يناير 2020.

31- وطلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحكومة أن تُجري ملاحقات قضائية على جميع أعمال العنف ضد النساء، وأن تعاقب الجناة، وأن تنشئ نظاماً شاملاً لرعاية الضحايا (CEDAW/C/COD/CO/6-7، الفقرة 22).

32- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ببناء قدرات القضاة في مجال مكافحة العنف الجنسي وتنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير وصول الضحايا إلى العدالة (CAT/C/COD/CO/2، الفقرة 33). وخلال الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في 5 تموز/يوليه 2019، أُوصيت الحكومة بمضاعفة جهودها في مجال مكافحة العنف الجنسي، وزيادة الدعم والخدمات للضحايا، وتوفير الحماية للضحايا والشهود، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة، ومنح تعويضات للضحايا (A/HRC/42/5، الفقرة 119-195).

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

33- لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات منتشراً، إذ بلغ عدد الضحايا 376 1 شخصاً؛ وتعزى نسبة 31 في المائة من أعمال هذا العنف إلى جهات فاعلة في الدولة. وشكلت النساء 80 في المائة من الضحايا في حين شكل الأطفال 19 في المائة منهم. ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية مدرجة في مرفق تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2020/487).

34- وكانت مقاطعة كيفو الشمالية هي الأكثر تضرراً، حيث تركزت فيها 40 في المائة من الحالات التي وثّقها المكتب المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى المواجهات بين الجماعات المسلحة المتنافسة في أقاليم ماسيسي ونيراغونغو وروتشورو ووواليكالي، وكذلك في المناطق المتاخمة لمتنزه فيرونغا الوطني. وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي الجهة الرئيسَة التي ارتكبت أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في إقليم بيني، في إطار عمليات لا تزال مستمرة ضد تحالف القوى الديمقراطية.

35- ووقع نحو 20 في المائة من الحالات التي وثقها المكتب المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير في كيفو الجنوبية حيث يوجد إقليم فيزي الأكثر تضرراً. وكان مرتكبو العنف الجنسي الرئيسُون في هذه المقاطعة مقاتلين من الجماعات المسلحة التي يشكل أغلبيتها التوا، والرايا موتومبوكي، وجماعات ماي ماي شتى.

36- واتسمت أيضاً أعمال العنف الطائفي في مقاطعة إيتوري بزيادة مثيرة للجزع في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ووثق المكتب المشترك حالات اغتصاب واغتصاب جماعي واستعباد جنسي اجترحها مهاجمون مسلحون من جماعة "والينديو" ضد نساء وفتيات من جماعتَي الهيما والألور في المقام الأول. وارتكبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنتشرة في المنطقة أيضاً أعمال عنف جنسي متصل بالنزاعات.

37- ومع أن محاكمتَي نتابو نتابيري شيكا[3]، في غوما، وجوستان بانالوكي، الملقب كوبرا ماتاتا[4]، في كينشاسا، تأخرت كثيراً، فقد واصلت المحاكم الكونغولية جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في أعقاب الجلسات في كيتوتو (إقليم موينغا)

(3) استسلم الزعيم السابق لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، نتابو نتابيري شيكا، للسلطات في عام 2017.

(4) في كانون الثاني/يناير 2015، قُبض على جوستان بانالوكي، الزعيم السابق لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، في بونيا، ثم نُقل إلى كينشاسا.

وكيغولوبي (إقليم شابوندا) في كيفو الجنوبية، وبدعم من المكتب المشترك، حكمت محكمة الحامية العسكرية في بوكافو على زعيم جماعة الماي ماي رايا موتومبوكي، فريديريك ماسودي أليماسي، الملقب كوكوديكوكو، بالسجن المؤبد لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والإعدام والنهب. وحكمت المحكمة أيضاً على ثلاثة من مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بالسجن 20 عاماً على ما اقترفه من جرائم حرب، بما فيها الاغتصاب.

38- وفي 19 حزيران/يونيه 2019، أصدر الادعاء العام العسكري الأعلى لمحكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية مذكرة توقيف بحق زعيم "جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد" المسلحة، غيدون شيميراي مويسا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما فيها الأمر باغتصاب النساء والفتيات المنهجي في أقاليم واليكالي، ولوبيرو، وماسيسي، منذ عام 2014. ولم تنفذ هذه الولاية بعد.

39- وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع جمهوريةَ الكونغو الديمقراطية لدعم الحكومة في مكافحة هذا العنف. وخلال هذه الزيارة، وُقعت الإضافة إلى البيان المشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع لعام 2013[5]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان المكتب المشترك ووكالات الأمم المتحدة بصدد المساهمة في رسم خارطة طريق لتنفيذ الإضافة. ويعدّ اعتماد الشرطة الوطنية الكونغولية خطة عمل لمكافحة العنف الجنسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 خطوة ملحوظة إلى الأمام.

2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك

40- إضافة إلى أنشطة الرصد وجمع المعلومات وإعداد التقارير، واصل المكتب المشترك تعاونه التقني مع مكتب المستشارة الخاصة لرئيس الدولة المعنية بالشباب ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي هذا الإطار، عُقد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 المنتدى الاستشاري المشترك الثاني بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في كينشاسا، الذي جمع بين السلطات الحكومية وأجهزة الدفاع والأمن ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وإيتوري وتنغانييكا، وكذلك منطقة كاساي. وسمح هذا الحدث بإنشاء منبر لتبادل المعلومات وصياغة توصيات لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

41- ويواصل المكتب المشترك تنسيق الاجتماعات الشهرية لآلية ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تسمح بتعبئة الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني في إطار التصدي لهذا العنف ومنعه. وواصل المكتب المشترك أيضاً دعم العدالة في تنفيذ تدابير حماية ضحايا العنف الجنسي والشهود في إطار الإجراءات القضائية.

42- ونظم المكتب المشترك أيضاً أنشطة تدريبية لعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية وأفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت بعض الدورات التدريبية إلى توقيع 17 التزاماً من قبل رؤساء وحدات لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وواصل المكتب تدعيم قدرات القبعات الزرق التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على منع

(5) www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/12/joint-communique/addendum-au-communique-conjoint-sur-les-violences-sexuelles-liees-au-conflit-entre-la-republique-democratique-du-congo-et-lorganisation-des-nations-unies/RDC.pdf.

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، وذلك من خلال تقديم دورات تدريبية وإعداد وثائق متعلقة بالتوعية وجمع المعلومات.

43- ومنذ تفشي "كوفيد-19"، عزز المكتب المشترك دعمه للمجتمعَ المدني لتحسين عملية جمع المعلومات ورعاية ضحايا العنف الجنسي. وبالتعاون مع ممثلي وكالات أخرى تعمل ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، دعم المكتب المشترك إعادة فتح الخط الأخضر الذي أطلقته وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل ومكتب المستشارة الخاصة لرئيس الدولة المعنية بالشباب ومكافحة العنف ضد المرأة لتلقي المكالمات من الضحايا وتوجيههم إلى خدمات الرعاية.

44- وفي إطار الوقاية من انتشار كوفيد-19 في منشآت الرعاية الصحية، دعا المكتب المشترك المسؤولين المعنيين بالشؤون الاجتماعية والجنسانية إلى الإفراج عن النساء اللواتي أنجبن وعن مواليدهن المحتجزين في مستشفيات كينشاسا بسبب عدم دفع تكاليف الاستشفاء.

دال- مكافحة الإفلات من العقاب

45- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحكومة أن تتَّخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، ولا سيما أشد الانتهاكات خطورة، وضمان حصول أسَر الضحايا على سبل انتصاف فعالة وعلى الجبر الكامل (CCPR/C/COD/CO/4، الفقرة 12).

46- وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الحكومة بأن تُبْدِل جميع عقوبات الإعدام التي صدرت بالفعل بعقوبات السجن وأن تَشْرَع في عملية الإلغاء الرسمي لعقوبة الإعدام، وأن تحسِّن الظروف المادية في جميع أماكن سلب الحرية (CAT/C/COD/CO/2، الفقرتان 21 و37).

47- وأُوصيت الحكومة، في الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 5 تموز/يوليه 2019، بأن تكفل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تقترفها أجهزة الأمن، والمعاقبة عليها، وأن تشرع في عملية شاملة للعدالة الانتقالية من أجل إظهار الحقيقة ، وتقديم تعويضات للضحايا، وتعزيز المصالحة (A/HRC/42/5، الفقرات 119-141، و119-142، و119-144).

1- الوضع الراهن والتدابير التي اتخذتها الحكومة

48- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدانت المحاكم الكونغولية ما لا يقل عن 148 فرداً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و37 عنصراً من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، و48 عضوا في جماعات مسلحة على أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تحت تصنيف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

49- وفي مقاطعة إيتوري، تواصل لجنة التحقيق القضائية التي أنشأتها سلطات المقاطعة في تموز/يوليه 2019 تحقيقاتها في أعمال العنف التي ارتكبت منذ حزيران/يونيه 2019 في إقليمَي دجوغو ومهاجي. وأجريت مقابلات مع أكثر من 500 1 من الضحايا والشهود، واحتُجز 187 مشتبهاً فيهم، وأحيل 128 متهماً إلى محكمة حامية إيتوري العسكرية، من بينهم 3 جنود وعنصران من عناصر الشرطة، و123 مقاتلاً حوكموا على ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية من خلال القتل والنهب والترحيل، وجرائم حرب بالقتل والنهب، والمشاركة في حركة تمرد. وإضافة إلى ذلك، في 14 شباط/فبراير 2020، حكمت محكمة الحامية العسكرية في بونيا على 3 مقاتلين من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري

بالسجن 20 عاماً لارتكابهم جرائم حرب عن طريق الاغتصاب والنهب والمشاركة في حركة تمرد في إقليم إيرومو في عام 2017.

50- وفي منطقة كاساي، لم يُحرز تقدم كبير في التحقيق في الدعاوى القضائية المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المقترفة منذ عام 2016. ومنذ إطلاق المكتب المشترك والسلطات القضائية بعثات مشتركة لتقصي الحقائق في أيار/مايو 2018، لم تسفر أي من التحقيقات عن البت في القضايا أمام محكمة مختصة. وينطبق هذا أيضاً على التحقيقات في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إقليم يومبي، بمقاطعة ماي - ندومبي، في كانون الأول/ديسمبر 2018. ولا يزال الموقوفون في إطار هذه التحقيقات محتجزين دون محاكمة في حين لم تحرز التحقيقات أي تقدم. فمن بين الأشخاص المحتجزين في سجن كينشاسا العسكري البالغ عددهم 75 شخصاً، أُفرج مؤقتاً عن 5 وتوفي 4 منهم.

51- وإضافة إلى ذلك، لا يزال عمل المحاكم المدنية والعسكرية يعوقه نقص الموارد البشرية والمالية، وقلة المحاكم والهيئات القضائية في جميع أنحاء البلد، وتدخّل بعض السلطات في الإجراءات القضائية. ونتيجة لذلك، يظل مرتكبو جرائم خطيرة يفلتون من العقاب. ومع ذلك لوحظت بعض التطورات المشجعة في مكافحة اختلاس الأموال العامة، لا سيما بدء إجراءات قضائية تتعلق بتنفيذ مشاريع الرئيس الطارئة.

52- وعلى المستوى التشريعي، لم يحرز سوى تقدم ضئيل، لا سيما في تنفيذ الإصلاحات التي دعت إليها المجالس العمومية المعنية بالعدل، فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام أو جعل الإجراءات أمام محكمة العمليات العسكرية متوافقة مع الدستور. وبدأت مقاطعة كاساي الوسطى مشاورات على مستوى المقاطعات، ويجري النظر في مرسوم بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة الإقليمية في مجلس المقاطعة.

53- ولم تتحسن ظروف السجن. ففي 27 آذار/مارس 2020، بلغ معدل الاكتظاظ في سجن ماكالا في كينشاسا 461 في المائة، وفي سجن غوما 653 في المائة. وأدى هذا الوضع إلى تفاقم الصعوبات الكثيرة المرتبطة برعاية المحتجزين، لا سيما نقص الرعاية الطبية ونقص التغذية، الأمر الذي تسبب في وفاة ما لا يقل عن 138 شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسمحت الحالة الأمنية الهشة في معظم أماكن الاحتجاز بهروب 322 محتجزاً على الأقل خلال الفترة نفسها. ويشكل إنشاء الحكومة في كانون الثاني/يناير 2020 لجنة لمتابعة الأوضاع في السجون خطوة أولى في سبيل التغلب على الصعوبات التي يصطدم بها نظام السجون. ومن التطورات الإيجابية أيضاً إنشاء وزير العدل في نيسان/أبريل 2020 لجنة لمتابعة الوقاية من كوفيد-19 في المؤسسات العقابية.

2- التدابير التي اتخذها المكتب المشترك

54- واصل المكتب المشترك مساعدة السلطات القضائية المدنية والعسكرية في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال دعم التحقيقات والملاحقات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ففي الفترة ما بين حزيران/يونيه 2019 وأيار/مايو 2020، قدم المكتب الدعم إلى 10 بعثات مشتركة لتقصي الحقائق وعقد 11 جلسة محكمة متنقلة في جميع أنحاء البلد. ونظم أيضاً 24 بعثة للحماية بغية توفير الحماية والمعونة القضائية لضحايا وشهود بلغ عددهم 044 1 شخصاً.

55- وبالتعاون مع المكتب المشترك، استمر فريق المساعدة التقنية، الذي جدد مجلس حقوق الإنسان ولايته، في تقديم الدعم للسلطات القضائية لمواصلة التحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في مقاطعة كاساي الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت ثلاث بعثات مشتركة:

واحدة في تشيسوكو في حزيران/يونيه 2019 سمحت باستخراج جثث ضحايا، واثنتان في كاننغا في شباط/فبراير وآذار/مارس 2020، لدعم السلطات القضائية في تحقيقاتها في عمليات إعدام مدنيين بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء وقعت في بلدة نغانزا بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2017، كُشف إبّانها 13 موقع مقبرة جماعية محتملة. وعُلقت بعثات المساعدة التقنية في مقاطعة ماي – ندومبي بسبب القيود المرتبطة بكوفيد-19.

56- وفي آب/أغسطس 2019، في إطار مشروع العدالة الانتقالية الذي بدأ تنفيذه منذ آذار/مارس 2019 في كاساي الوسطى بالتعاون مع شركاء آخرين، أجرى المكتب المشترك مشاورات شعبية بشأن احتياجات العدالة والتعويضات ومنع نشوب نزاعات جديدة. ويدعم المكتب المشترك سلطات المقاطعات في إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وفقاً للتوصيات المنبثقة عن هذه المشاورات. وإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع شركاء آخرين، ينفذ المكتب المشترك منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مشروعاً يهدف إلى تقديم أجوبة عن استسلام المقاتلين السابقين وتوطيد التماسك الاجتماعي بين الطوائف المتضررة من النزاعات في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وتنجانيقا.

57- ويواصل المكتب المشترك دعم الحكومة في إصلاح السجون. وفي هذا الإطار، يشارك منذ كانون الثاني/يناير 2020 في وضع المشاريع المتعلقة برسم خرائط السجون إصلاح وبناء البنى التحتية للسجون، إضافة إلى تحديث النصوص المتصلة بإصلاح نظام السجون.

58- ومنذ ظهور كوفيد-19 والمكتب المشترك يقدم المساعدة التقنية للجنة المتابعة المكلفة بالوقاية من الجائحة في المؤسسات العقابية، التي أنشأها وزير العدل في نيسان/أبريل 2020. وتعاون المكتب المشترك مع السلطات القضائية وسلطات السجون على وضع قوائم بأسماء المحتجزين المؤهلين للإفراج المشروط. وناشد السلطاتِ القضائية أن تنفذ تدابير للتخفيف من اكتظاظ السجون قصد التقليل من مخاطر انتشار الفيروس. وفي 30 أيار/مايو 2020، أُفرج عما لا يقل عن 723 2 محتجزاً، من بينهم 60 امرأة و127 طفلاً. واضطلع المكتب المشترك بأنشطة أخرى للتوعية بحقوق الإنسان، والوصول إلى الخدمات الصحية، ومنع العنف الجنسي في إطار تنفيذ حالة الطوارئ وتطبيق التدابير الوقائية.

59- وأثناء رصد الأوضاع في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز، دعا المكتب المشترك إلى الإفراج عن المحتجزين خارج نطاق القانون. وعلى صعيد آخر، أعرب عن تأييده لتقديم حد أدنى من الخدمة في النظام القضائي كي يستمر في العمل أثناء الأزمة الصحية، وفقاً لتدابير الوقاية اللازمة.

ثالثاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعم الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- التدابير الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات الأمم المتحدة

60- واصل المكتب المشترك تقديم دعمه التقني والمالي إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في إطار تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع هيئات المعاهدات. وفي الفترة الممتدة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أسهم المكتب المشترك في تنظيم سلسلة من حلقات العمل حول تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل التي حضرها أعضاء اللجنة. وتلقت اللجنة أيضاً دعماً تقنياً ومالياً مكّن من عقد حلقة عمل لاعتماد التقرير الإضافي إلى التقرير الدوري

الرابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[6] في 11 كانون الأول/ديسمبر 2019. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، قُلصت أنشطة دعم تقني أخرى أو أُجلت.

باء- التطورات المتعلقة بالآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

1- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

61- اضطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لولايتها، بأنشطة الدعوة من أجل وضع قوانين عن الحريات المدنية واعتمادها، وفقاً للصكوك الدولية، بدعم مالي أو تقني من المكتب المشترك. وإضافة إلى ذلك، شرع المكتب المشترك في أنشطة عدة لبناء القدرات التقنية والتنفيذية للجنة. ففي الفترة من 2 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تلقى 60 عضواً من أعضاء اللجنة وأُطُرها تدريباً على مدونة أخلاقيات المحقق وحسن سلوكه، ودُرب 26 منسقاً لفروع اللجنة في المقاطعات على المفاهيم العامة والمتابعة والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان.

62- وعززت اللجنة حضورها بين السكان. ونظمت، بدعم من المكتب المشترك، يومَي أبواب مفتوحة في كينشاسا في 2 و9 أيلول/سبتمبر 2019. ولديها الآن في مقاطعات البلد، البالغ عددها 26 مقاطعة، خطة استراتيجية خمسية واستراتيجية للتواصل المؤسسي. ومكنتها هذه التطورات من الاضطلاع بأنشطة مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، منها بالأخص ما يلي: رصد الوضع العام لحقوق الإنسان؛ وإجراء 208 زيارات إلى أماكن الاحتجاز؛ ونشر أربعة تقارير وآراء بشأن امتثال التشريعات الوطنية المعاييرَ والصكوك الدولية؛ ومعالجة 194 4 شكوى، من بينها 400 1 قرار بإحالة الضحايا إلى المحاكم المختصة؛ وتقديم تقارير إضافية إلى الاستعراض الدوري الشامل ولجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

63- ومع ذلك، لا تزال اللجنة تواجه نقصاً في الموارد المالية والموظفين المؤهلين، إضافة إلى صعوبات في توحيد منظمات المجتمع المدني وخلق أوجه تآزر معها، رغم وجود إطار شهري لتبادل المعلومات.

2- آليات وطنية أخرى

64- أنشئت لجنة دائمة لحقوق الإنسان في المجلس الوطني في آذار/مارس 2019، بعد نداء مشترك من المكتب المشترك واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. واعتُمد برنامج لبناء قدرات هذه اللجنة بمعيّة المكتب المشترك. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدم المكتب المشترك دعمه لتوعية أعضاء هذه اللجنة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. ونُظمت أنشطة أخرى لبناء قدرات اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وفي شباط/فبراير وأيار/مايو 2020. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو 2020، أتاح المكتب المشترك للجنة وثائق وحججاً بشأن مقترح قانون يتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومشروع قانون يتعلق بحماية الشعوب الأصلية من البيغمي ينظر فيهما البرلمان حالياً.

65- وأنشئت لجنة وطنية لمنع التعذيب في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بموجب قرار وزاري؛ وهذا تطور إيجابي. غير أنه سيتعين على هذه اللجنة أن تمتثل المبادئ التوجيهية للجنة الفرعية لمنع التعذيب

(6) جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزارة حقوق الإنسان، "معلومات قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الواردة في الملاحظات الختامية (CCPR/C/COD/CO/4) التي أُبديت في الفقرات 20 (العنف الجنسي)، و28 (الحالة في مقاطعة كاساي)، و48 (المشاركة في الشؤون العامة والانتخابات)"، كانون الأول/ديسمبر 2019.

وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المتعلقة بالآليات الوقائية الوطنية من حيث سير عملها وضمانات استقلالها.

66- وفي 20 آب/أغسطس 2019، أنشأت الحكومة وزارة منتدبة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية مكلفة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. ويدعم المكتب المشترك هذه الوزارة في إطار وضع خطة استراتيجية وطنية خمسية ومقترح قانون بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والعلاقات مع هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وشمل الدعم الذي قدّمه المكتب المشترك أيضاً تمويل بعض أنشطة التوعية، مثل اليوم الدولي للعصا البيضاء واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

67- تدهورت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ويعزى ذلك خاصة إلى زيادة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة في المقاطعات المتضررة من النزاعات، الأمر الذي أسفر عن وقوع عدد كبير من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي. وأدى انفتاح المجال الديمقراطي إلى الحد من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، لكن القيود على ممارسة الحريات الأساسية لا تزال قائمة، بما فيها الإفراط في استخدام القوة بلا مبرر لقمع المظاهرات، إضافة إلى الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والتهديدات والاعتداءات على الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني.

68- ومن أجل إنهاء دورات العنف، وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، وتدعيم حماية حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان دعم جهود مكافحة الإفلات من العقاب، وتقوية الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ووضع مبادرات العدالة الانتقالية ومبادرات تحسين حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي سلطت عليها جائحة كوفيد-19 المزيد من الأضواء.

باء- التوصيات

69- توصي المفوضة السامية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) مواصلة فتح المجال الديمقراطي وضمان حماية حقوق الجميع وحرياتهم، بمن فيهم المعارضون السياسيون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني؛

(ب) ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اقترفت خلال أعمال القمع العنيفة للمظاهرات المتصلة بسياق الانتخابات في أعوام 2016 و2017 و2018، والأحداث التي شملت أعضاء حركة بوندو ديا كونغو في كينشاسا وفي كونغو الوسطى في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 22 نيسان/أبريل 2020؛

(ج) سنّ القانون المتعلق بتحديد تدابير إنفاذ حرية التظاهر وفقاً للدستور والالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) التأكد من أن مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبمسؤوليتهم، ومشروع القانون المتعلق بالأحكام العامة المنطبقة على الجمعيات غير الربحية وعلى المؤسسات ذات المنفعة العامة، يكفلان بالكامل حق كل فرد في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا ينتهكان الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛

(هـ) ضمان أن يكون استخدام القوة على يد موظفي الدولة، بما في ذلك في إطار عمليات مكافحة الشغب، متفقاً تماماً مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(و) ضمان تنفيذ العمليات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الجماعات المسلحة في ظل الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وملاحقة جميع الجناة أمام الهيئات القضائية المختصة؛

(ز) ضمان أن يستفيد جميع المحتجزين من الضمانات القانونية الأساسية ، واتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة ظروف الاحتجاز في جميع أماكن سلب الحرية للرجال والنساء والقُصَّر مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، ووضع حد لممارسة استبقاء المرضى المُعْسِرين في المشافي والمراكز الصحية؛

(ح) ضمان اعتماد قانون برنامجي يرمي إلى التنفيذ الفعال لأهداف السياسة الوطنية لإصلاح العدالة وخطة أولويات العمل للفترة 2018-2022، لا سيما استقلال السلطة القضائية، وإلغاء عقوبة الإعدام، والاعتراف بالحق في الاستئناف أمام محكمة العمليات العسكرية؛

(ط) تنفيذ عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها، وضمان عدم إدماج أي شخص تتوافر أسباب معقولة تحمل على اعتقاد أنه ارتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان في أجهزة الدفاع والأمن، ما لم يُجرَ تحقيق مستقل ونزيه في الادعاءات المتعلقة به؛

(ي) إجراء تحقيقات ترمي إلى فصل كبار الضباط المتورطين في اقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان من صفوف أجهزة الدفاع والأمن، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الأحكام المرتبطة بهذه الأعمال عند صدورها؛

(ك) مواصلة الجهود الرامية إلى إجراء تحقيقات فورية في ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المقترفة في منطقة كاساي وإقليم يومبي، وضمان أن تفضي هذه الجهود إلى ملاحقة الجناة؛

(ل) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أعمال العنف الجنسي، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال، عند حدوثها، إلى العدالة، وتوفير رعاية شاملة للضحايا، وتسهيل استفادتهم من سبل انتصاف من أجل الحصول على العدالة والحقيقة والجبر؛

(م) اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثار القيود المتعلقة بمكافحة كوفيد-19، بما في ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ن) ضمان التفعيل التام للّجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما بتزويدها بالموارد المالية والمادية المناسبة مع كفالة استقلالها؛

(س) تدعيم المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة.